وثائق حزبية
من تاريخ البعث

التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الخامس

في العراق

24/13 أيلول 1963

منشورات



المؤتمر القطري الخامس ١٣ ـ ٢٤ أيلول ١٩٦٣

دعت القيادة القطرية في العراق إلى عقد مؤتمر قطري لوضع الخطط اللازمة لمواجهة الظروف والمهمات المستجدة على مختلف الصعد .

كان الموقف من الشيوعيين ، والمسالة الكردية ، والتامر الرجعي المحموم ، والمشكلات والعقبات التي فرضتها عملية التحول الاشتراكي ، في مقدمة المهمات التي واجهت الحزب والثورة على الصعيد الداخلي ، في حين واجه الحزب على الصعيد العربي توتر العلاقات مع مصر وتآمر الرجعية العربية . أما على المستوى الدولي فقد واجه الحزب تآمرا مزدوجا في الموقف السلبي للاتحاد السوفيتي وقسم من الدول الاشتراكية من الثورة والتآمر الامبريالي الرأسمالي .

وفيما يتعلق بالناحية التنظيمية فقد كانت العلاقة مابين الحزب والحكومة وتطوير الوضع التنظيمي وتعزيز مكانة الحزب في اوساط الجماهير ، في مقدمة المسائل التي تبحث عن حلول حاسمة . كما تصدرت مهمة تقويم تجربة الحزب في الحكم بعد ثورة رمضان ووضع المناهج والخطط الكفيلة ببناء التجربة الثورية اهتمام القيادة في العراق . فضلاً على ضرورة تحديد الخطط اللازمة للتصدي للقوى المضادة ووضع اسس دولة الوحدة بعد نجاح ثورة الثامن من آذار في سوريا[١] . واصدرت القيادة القطرية للحزب في ٢٠ / آب / ١٩٦٣ نشرة داخلية خاصة بالاعضاء ، استعرضت فيها طبيعة الظروف التي واجهت الحزب خلال الانتخابات الحزبية السابقة ، والظروف التي يمر بها الآن والتي لاتقل صعوبة عنها في الماضي ، على الرغم من تسلم الحزب قيادة الحكم في تلك المرحلة إذ يقع على عاتقه العبء الثقيل وعليه النهوض باعبائه [٢].

وفيما يلي نص النشرة الداخلية للحزب :-

٢٠/ ٨/ ١٩٦٣

حزب البعث العربي الاشتراكي

أمة عربية واحدة
ذات رسالة خالدة

القيادة القطرية

نشرة داخلية خاصة بالاعضاء

أيها الرفاق :

في اشد ظروف العمل السري صعوبة وحراجة لم تعطل تلك المسلمة التي طرحها الحزب منذ انبثاقه وهي تحقيق ديمقراطية تامة داخل الحزب تستقي ابعادها من الانتخابات الحزبية التي يشارك بها الجهاز الحزبي بكامله .

---

[١] المكتب الثقافي ، حول المؤتمرات القطرية ، ص٢١ .

[٢] نضال البعث ، جـ ١٢ ، ص ص ٢٨٩ - ٣٩١ .

وأنتم تذكرون ايها الرفاق تلك الفترة العصيبة التي كان فيها الحزب يتعرض لخطرين جسيمين كلاهما همه تدمير الحزب وابتلاعه، خطر الحكم الدكتاتوري القاسمي والطبقات والفئات المتعاونة معه وخطر الكتل الانشقاقية التي عملت بكل ما في وسعها لحرف اتجاه حزبنا الثوري بقصد أن يكون لا طليعة قائدة للجماهير صوب مستقبلها الأفضل وإنما مزق تربض فوقها الاهواء والمصالح الغريبة عن تجربة البعث وخط مسيرته الثورية الناصعة .

في تلك الفترة العصيبة جرت الانتخابات الحزبية بينما الجهاز الحزبي يتعرض للنار الحامية التي اشرنا إليها في الداخل والخارج . لقد كانت هذه النار حافزاً أكبر لممارسة المسؤولية الحزبية وما قدرت قيد شعرة عن أن تنهي الجهاز عن مهمة مناقشة اوضاعه وتخطيط مسيرته الظافرة المقبلة . بل أن ظروف الاخطار اللائحة في الافق ربما أدت إلى ذلك العزم الواثق المتين والتي كانت حصيلته ثورة الرابع عشرمن رمضان الخالدة .

أيها الرفاق :

ان ظروفنا الآن تختلف ... إلا أنها لاتقل صعوبة عنها في الماضي :-

أولاً : أننا في قيادة الحكم .

ثانيا : اننا محل امل الجماهير ومطامحها في التقدم والحياة الكريمة .

ثالثا : اننا في تركيبنا الفكري والطبقي معرضين لعداء قوة جسيمة غير هينة .

رابعا: اننا نتحمل مصير الحزب بكامله . فهذا الحزب الذي ساهم في وضع لبناته المئات عبر سنين طويلة يجد علامة استفهام اتجاه مبادئه الآن . إنه في هذه اللحظات التاريخية يجب أن يجيب بشكل عملي وفعال عن تبشيراته السابقة في انه مصدر سعادة الجماهير وهنائها لامصدر تعاستها وشقائها كما يروج اعداؤه ومناوؤه .

كل ذلك يضع على عاتق حزبنا حملا ثقيلا علينا مواجهته بالطريقة التي تعمق ايماننا وايمان جماهير الشعب بالحزب وبصلاحيته الفكرية والعملية على القيادة وخوض الصعوبات وصنع المستقبل الباسم السعيد .

ان الانتخابات الحالية برأينا ستناقش :

أولاً - هذا الحمل الثقيل .

ثانيا - دور الحزب في معالجته في الفترة السابقة .

ثالثا - الاسس القوية لمعالجته في المستقبل .

وبصورة تخصيصية لقد وضعت القيادة القطرية النقاط التالية للنقاش :

أولاً - الخطة السياسية والوضع السياسي الداخلي .

ثانيا - وضع الحزب داخليا . . وعلاقته بالحكم .

ثالثا - الوضع السياسي العربي ... الموقف من عبد الناصر ... الوحدة العربية .

رابعا- تشكيل اللجان ودراسة تقاريرها .

خامسا- انتخاب القيادة والمندوبين للمؤتمرات العليا .

ان نهاية النقاش أو نهاية الانتخابات لابد وان تضع الركائز لانطلاقة جديدة ، ستزيد بلا شك من ثراء وعمق وابعاد ثورتنا المشتعلة منذ الرابع عشر من رمضان .

معلومات وتعليمات :

أولاً – تبدأ انتخابات الفرق في جميع أنحاء العراق يوم ٢٣ / ٨/ ١٩٦٣ بحضور مندوب حزبي .

ثانيا – يجب انتخاب قيادات الفرق لمؤتمرات الشعب في مدة اقصاها يوم ٢٨/ ٨ على أن تبقى مؤتمرات الفرق مفتوحة لتكملة جدول الاعمال – ان لم تكمله – ومناقشة اللجان.

ثالثا – تبدأ مؤتمرات الشعب يوم ٢٩/ ٨ في جميع أنحاء العراق على أن تنتهي من انتخابات قيادات الشعب وممثلي الشعب للمؤتمر العام يوم ٣١ /٨ وتبقى المؤتمرات مفتوحة ...

رابعا – يبدأ المؤتمر العام يوم ١/ ٩ على أن ينتخب مندوبيه للمؤتمر القطري خلال مدة اقصاها ٤/٩ .

أ. تنتخب قيادات الشعب من بين اعضائها امينا لسر الشعبة .

ب. يشكل مكتب قيادة دائم من مسؤولي شعب بغداد زائدا ممثلين تعينهم القيادة القطرية من بين أعضاء المؤتمر القطري للارتباط .

جـ. تتكون قيادة تنظيم القطر من مسؤولي شعب القطر .

خامسا – تكون نسب التمثيل من الفرق إلى مؤتمرات الشعب ١ إلى ٥ بالنسبة لعدد أعضاء الفرقة .

سادسا – يكون تمثيل الشعب إلى المؤتمر العام من ١ إلى ٢٠ بالنسبة لعدد أعضاء الشعبة .

سابعا – كل الرفاق الحزبيين الذين عينوا في قيادات حزبية خلاف النظام الداخلي (للظروف الطارئة بعد الثورة) يحضرون المؤتمرات التي تؤهلهم لحضورها مراكزهم الحزبية السابقة .

واننا على ثقة بأن جميع رفاقنا سيبدأون بالتحضير لمؤتمراتهم لتكون نتائج وتوصيات مؤتمراتنا الجديدة بمستوى مسؤليتنا ، وقوة دافعة للحزب نحو تنظيم اكمل لتحقيق أهداف امتنا ومستقبلها المنشود .

٢٠/ آب / ١٩٦٣ القيادة القطرية

انعقد المؤتمر العام في موعده المحدد في قاعة الخلد في بغداد وقدم فيه عدد من التقريرات التنظيمية والمهنية وهي :

تقرير لجنة التنظيم المركزية[1] وتقرير العمل الشعبي ، التي شكلت الملف الأساسي الذي قدم للمؤتمر القطري ، وفيما يلي نص التقرير الذي قدمته هيئة التنظيم المركزية .

اواخر آب ١٩٦٣

---

[1] تشكلت هذه اللجنة بعد الثورة ، وتولى مسؤليتها أبو طالب الهاشمي عضو قيادة فرع بغداد وضمت كل أعضاء قيادة فرع بغداد ، وأعضاء قيادات المناطق ، ورؤساء المنظمات الشعبية والجماهيرية . وتقوم اللجنة بمهمة الاشراف على القضايا التنظيمية والمهنية ، واستمرت بعملها حتى قيام الردة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ . أبو طالب الهاشمي ، لقاء معه بتاريخ ٣ / ١١ / ١٩٩٧ .

حزب البعث العربي الاشتراكي
القطر العراقي
لجنة التنظيم المركزية
مكتب الشؤون العامة

أمة عربية واحدة
ذات رسالة خالدة

أيها الرفاق أعضاء المؤتمر العام لحزبنا الجبار :

ينعقد مؤتمركم هذا في ظروف ثورية وللحزب دور قيادي فيها وفي وضع سياسي متحرك يواجه الحزب أمور الحكم لاول مرة ويمارسها دون تجربة سابقة . ومكتب الشؤون العامة منظمة جديدة في حياة العمل الحزبي وهي ذات مهمة رئيسية تنظم أجهزة الحكم وتطعمها بالثوريين . وقد جرى تكوين المكتب بعد الثورة بمدة وارتبط بالمكتب السياسي لفترة وارتبط بعد تكوين لجنة التنظيم المركزية بها . وقد جرى تكوين المكتب وحددت مسؤلياته بالأمور التالية :

١. بناء كيان ثوري في الوزارات .
٢. تطوير العمل إلى الثورة . ومحاربة الروتين الجامد .
٣. إعادة النظر في كل التعيينات على ضوء الاساسين السابقين والتي سبقت قيام مكتب الشؤون العامة .
٤. المحافظة على استمرارية الثورة بابعاد العناصر الرجعية ، الفاسدة ، المرتشية ، إضافة إلى العناصر الشيوعية .
٥. العمل بالقيادة الجماعية في كل الأمور التي تتعلق بمصلحة الوزارات .
٦. مراقبة القرارات وتنفيذها لأن الوزارة هي ملك الشعب أولاً ، وخطة الحزب خدمة الشعب.
٧. تفضيل العناصر الحزبية في المراكز الحساسة في الوزارة وإذا لم تتهيأ هذه العناصر فتعيين العناصر الأخرى التي تمتلك الكفاءة والقابلية ، على أن يكون له وكيل حزبي للتدريب حتى يستطيع استلام المهمات المطلوبة في المستقبل القريب .
٨. قضايا الفصل يجب أن تستند إلى الوثائق والمبررات من شيوعية إلى رشوة إلى فساد خلق إلى ارتباط قوي بالعهد القاسمي ، مع تقدير مدى الخطورة .
٩. وضع اسس ثابتة للعمل الاجتماعي في الوزارات باتباع اسس صحيحة في المراجعة والمعاملة وايجاد ارتباط بالنسبة للحزبيين في المراجعة .

ولمناقشة مقدار الاسهام في تنفيذ خطة المكتب التي ذكرت سالفا وأسباب الفشل :

١. بناء كيان ثوري في الوزارات .

ان من متطلبات تنفيذ بناء هذا الكيان هو ما يلي :

أ. وجود ثوريين في كل وزارة .
ب. اسناد الوظائف الرئيسية والحساسة إلى الثوريين بما يتناسب وكفاآتهم وقابلياتهم الحقيقية .
ج. معرفة دقيقة لطبيعة الوظائف والمناصب التي يجب أن تشغل من قبل القوميين وحساسيتها وطبيعة وقابلية العنصر الذي يجب أن يشغل هذا المنصب .
د. وجود خطة عمل لتنفيذ السياسة المحلية بما يخص شؤون الوزارة المختصة . ويعتقد المكتب من خلال مناقشة هذه النقطة إنه لم يتوصل إلى بناء كيان ثوري في الوزارات بصورة كاملة، مع

العلم إنه ثبت حدوث بعض التغيير في الكيان الاداري للوزارات وسيطرتنا على قسم كبير من الوظائف الحساسة ولكن عدم وجود تخطيط وعدم وجود احصاء يعرقل اكمال مثل هذا البناء. لذا يجب أن يتوفر ما يلي :-

١. وجود احصاء دقيق وجرد للحزبيين واصدقاء الحزب وتوزيعهم في الدوائر حاليا .

٢. وجود احصاء حزبي بكفاآت واصدقاء الحزب وقابلياتهم العلمية والادارية .

٣. وجود خطة عمل ثابتة لإجراء التغيير في الوزارات بما يتناسب والسياسة المرحلية للثورة.

كما ان بعض التعيينات رغم مظهرها فإنها لم تقدم للحزب شيئاً وذلك للأسباب التالية :-

١. حدثت كثير من التغييرات قبل تشكيل المكتب في بداية الثورة بصورة سريعة ومرتبكة وذلك لمتطلبات الثورة وتثبيتا للوضع الثوري ولضرورة السيطرة الادارية بسرعة ولارهاب العناصر السيئة والمعادية والمتخلفة عن الثورة .

٢. لازال الاختلاف بين المنظمات الحزبية واضحاً حول طبيعة الوظائف ودرجة أهميتها بالنسبة للثورة وطبيعة الذي يشغلها .

٢. تطوير العمل إلى الثورية ومحاربة الروتين الجامد .

ان هذه النقطة تعتمد أولاً على سابقتها . أما فيما يتعلق بمحاربة الروتين فقد نجحنا في بعض الوزارات باجراء تغييرات في شكل التنظيم الاداري مما يتفق ومحاربة الروتين وفشلنا في أماكن عدة بسبب عدم وجود تنسيق للعمل مابين اللجان الحزبية والوزراء غير الحزبيين ولافتقار بعض الوزارات للحزبيين ولضعف تقديرهم في أماكن أخرى ، فسبب فشلا في القضاء على الروتين . والمكتب الآن بصدد اعداد الخطط في الوزارات للقضاء على الروتين وخصوصا الوزارات التي لايوجد ارتباط بوزرائها .

٣. إعادة النظر في كل التعيينات على ضوء الاسس السابقة والتي سبقت تشكيل المكتب

ان هذه التعيينات معظمها تمت عن طريق :

ا. التقييم الفردي للاشخاص والمعرفة الشخصية .

ب. الحاح المنظمات الحزبية في الالوية ووفودها التي طلبت تعيين أشخاص دون دراسات معمقة .

جـ. تساهل الرفاق الوزراء أمام الضغط الذي تتبعه المنظمات بحجة أن تفكيرا سيسود عند المنظمات أو الافراد أنهم صعدوا إلى الوزارة وبدأوا يتكبرون إلى ما هنالك من انتقادات.

د. عدم التقيد بقرارات المكتب بدون سبب وجيه .

واعادة النظر له أهمية في ازالة التباين والالم الذي يعانيه الرفاق بسبب عدم تحقيق مبدأ العدالة في التعيين وخصوصا احتساب الرواتب .

٤. التطهير المستمر للعناصر المعادية من رجعية وفاسدة .

أ. يجب أن تشكل لجان تطهير من عناصر واعية ونظيفة وذات قدرة على التقييم .

ب. صلاحيات والتزام بالتنفيذ .

ج. وضع خطة للتطهير بما لايعطل سير الاعمال ولايحدث الفوضى في اعمال المؤسسات .

٥. العمل بالقيادة الجماعية في كل الأمور التي تتعلق في مصلحة الوزارة. ولتنفيذ هذا الأساس المهم يجب توفر مايلي :

١. خطة واضحة لعمل الوزارة .

٢. تقارب في العقليات لأعضاء المنظمة في الوزارة .

٣. ادراك للصلاحيات المتطلبة للاعمال التنفيذية .

وسببت هذه النقطة مشاكل وعدم انسجام وعرقلة في عدد من الوزارات ولم تحقق في وزارات أخرى. ومن أهم أسباب الفشل :

أ. عدم وجود خطة للعمل في الوزارة .

ب. تباين كبير في التقييم وتداخل في الصلاحيات .

ج. غرور الحزبيين وتصورهم العمل الحكومي كالعمل الحزبي .

د. عدم التزام الوزراء بحضور اجتماعات لجان المكتب .

٦. مراقبة القرارات :

أ. ضعف المكتب وعدم اكمال تنظيماته يضعف مراقبة التنفيذ .

ب. الارتباك في اعمال المكتب يبعده عن المراقبة .

ج. الاهتمام في التعيين والفصل والاعادة وترك الأمور الأخرى .

٧. تفضيل العناصر الحزبية في المراكز الحساسة في الوزارات ... الخ .

أ. جرى استلام معظم المراكز الحساسة من قبل العناصر الحزبية مع أن كثيراً منها لم يجر وفق تخطيط مدروس .

ب. تعذر اشغال القسم الآخر من المراكز الحساسة المهمة بسبب نقص الكفاءات الفنية عند الحزبيين.

ج. وكذلك معاكسة بعض الوزراء غير الحزبيين لاعمال المكتب .

٨. قضايا الفصل ... الخ .

أ. ان كثيراً من لجان التطهير وخاصة في الوزارات التي يرأسها وزراء غير حزبيين تحتاج نفسها إلى تطهير .

ب. عدم وضع خطة للتطهير بما يتناسب مع خطورة الشخص وحاجة الدائرة وعدم شل سير عملها .

٩. وضع اسس ثابتة .. الخ .

أ. من الملاحظ أن الكثير من الحزبيين يخطئون في تقييم الوظيفة وذلك بمحاولة ضرب الاسس التي تسير عليها الدوائر وعدم احترام رؤسائهم مما اربك العمل في الدوائر واضعف دور الحزبيين كقادة وافقد احترام الرؤساء لهم واثر كثيراً في هيبة الحكم .

ب. تخطي التسلسل بالمراجعة .

ج. التزام البعثيين بعضهم للبعض الآخر بشكل يعزلهم عن الآخرين .

ونستنتج مما تقدم الخلاصة التالية :

١. ضرورة إعادة النظر في التعيينات والرواتب .

٢. احصاء للحزبيين في الدوائر وجرد لجميع كفاءات الحزبيين .

٣. وضع خطط عمل لكل وزارة والاهتمام بمراقبة التنفيذ .
٤. ضرورة اجتماع الوزراء الحزبيين بلجان الوزارة للمساهمة في تطوير لجان المكتب وللتخطيط المشترك .
٥. اعتماد الكفاءة والاخلاص في تقرير التعيينات دون النظر لمركز الحزبيين .

وعسى أن يكون مؤتمركم هذا خير عامل لكسر طوق العزلة وللانطلاق بخطة عمل لتطوير العمل الحزبي ولتدعيم الحكم .

مكتب الشؤون العامة

بدأ المؤتمر القطري الخامس اعماله في قاعة الاجتماعات الكبرى في بناية المجلس الوطني في يوم ١٤ ايلول (١) . وانتخب هاني الفكيكي رئيسا للمؤتمر . وحضر جلساته مندوبون من القيادة القومية ، وفي مقدمتهم الامين العام الأستاذ ميشيل عفلق ، الذي القى في بداية المؤتمر كلمة ودعا فيها إلى انهاء الخلافات التي بدت واضحة بين أعضاء القيادة القطرية في العراق ، كما ضمن كلمته افكارا ومبادئ حزبية عامة (٢) . وظهر من خلال مناقشة الاوضاع العامة للحزب والثورة في العراق مدى انقسام تلك القيادة على نفسها في العراق. كما اتضح بأن الانقسامات لم تكن تستند إلى اسس الموضوعية أو خلافات فكرية . كما لم يتمكن المؤتمر من حسم تلك الخلافات فجاءت نتائج الانتخابات لتعلن حصول كل من قطبي الصراع حازم جواد وعلي صالح السعدي على العدد نفسه من الاصوات ، إذ حصل كل منهما على (٢٧) صوتا من أصل (٤٥) . وهذا ما يؤكد بأن القاعدة الحزبية كانت تنظر إلى الخلاف بين الطرفين على إنه خلاف على الزعامة ، وأنه ذو طابع شخصي ، بالرغم من كل الادعاءات الصادرة عن الفريقين حول المنطلقات النظرية التي سببت هذا الخلاف المزعوم (٣). كما يعني ذلك بوضوح أيضاً عدم وجود القائد الذي يثقل ويحسم كفة الحزب بمبادئه وتقاليده إلى جانبه .

ومهما يكن من أمر فلم يكن بوسع الجميع أن يصمتوا عما يحدث. فقد تحدث صدام حسين أحد أعضاء المؤتمر (٤) ، ساعتها، بشجاعة ومقدرة ووضوح وهاجم التكتلية والشللية والمصالح

---

(١) ل. ت. ح. ذياب العلكاوي ، تقرير حزبي ، ملفة ٧/ ٣ .

(٢) ل. ت. ح المؤتمر القطري الخامس ، ملفة رقم ٧/ ٦ .

(٣) تقييم تجربة الحزب ، ص ٢٧ .

(٤) أمير اسكندر ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

على الرغم من أن صدام حسين كان بدرجة عضو قيادة فرقة في الحزب ، إلا إنه كان عضوا في مكتب الفلاحين المركزي . كما إنه حضر المؤتمر القطري عن طريق الانتخاب بعد أن اتبع الحزب اسلوبا ديمقراطيا يتمثل في انتخاب عدد محدد لكل مستوى حزبي لاغراض الحضور إلى المؤتمر الأعلى وهكذا صعودا . أبو طالب الهاشمي لقاء معه في ٣/ ١١/ ١٩٩٧ .

الشخصية والضغائن الذاتية . فكان يعبر بذلك عن حرص المؤمنين بوحدة الحزب واستمرار الثورة[1] .

اختتم المؤتمر جلساته يوم ٢٤ ايلول ، وصرح مصدر قيادي مسؤول في الحزب لوكالة الانباء العراقية بأن المؤتمر ناقش خلال هذه الجلسات المرحلة السابقة ، وقيمها ونقد سلوك الحزب وسياسته نقدا ذاتيا واعيا ، وشخص الاخطاء التي حدثت والتي صمم المؤتمر على تجاوزها ومعالجة أسباب حدوثها جذريا . وقد اقر المؤتمر عدداً من التقارير وهي التقرير السياسي والاقتصادي والجانب التنظيمي والتقرير الخاص بميثاق ١٧ نيسان . كما اتخذ عددا من التوصيات تمثلت بما يأتي[2] :

١. نبه المؤتمر إلى خطر القوى الرجعية وخطورة مهادنتها . ودعا إلى ضرورة اليقظة والحذر ازاء نشاطاتها المعادية للحزب والثورة .
٢. اكد المؤتمر هوية الحكم الديمقراطية الشعبية .
٣. اكد المؤتمر أيضاً ضرورة أن تكون المرحلة المقبلة مرحلة التحول الاشتراكي في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية . واقر المؤتمر المؤشرات اللازمة بذلك .
٤. واشار المؤتمر إلى اجواء الصراع مع القوى والاطراف المعادية داخليا - الشيوعيين والمتمردين الاكراد - وعربيا مع جمال عبد الناصر ، وعلى الصعيد الدولي مع الغرب والاتحاد السوفيتي .

وانتخب المؤتمر في ختام اعماله قيادة قطرية جديدة ضمت كلا من حمدي عبد المجيد (امينا للسر) ، علي صالح السعدي ، حازم جواد ، أحمد حسن البكر ، عبد الكريم محمود شنتاف ، محسن الشيخ راضي ، هاني الفكيكي ، وصالح مهدي عماش [3] .

كما انتخب المؤتمر ممثلي الحزب في العراق إلى اجتماعات المؤتمر القومي الذي تقرر عقده في دمشق وهم فضلاً على أعضاء القيادة القطرية كل من : طالب حسين الشبيب ، منذر الونداوي ، صدام حسين ، طارق عزيز ، فائق البزاز ، مدحت ابراهيم جمعة ، نجاد الصافي، دحام الالوسي ، يعقوب الحمداني ، صفاء الفلكي ، محمد محجوب ، محمد زكي يونس ، بهاء حسين الشبيب ، أحمد العزاوي [4] .

---

[1] أمير اسكندر ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

[2] للمزيد من التفاصيل ، ينظر ل. ت. ح. ، المؤتمر القطري الخامس ، ملفة ٧ /٦ .

[3] ابوطالب الهاشمي ، لقاء معه في ٣ / ١١/ ١٩٩٧ .

[4] ل. ت. ح . يعقوب الحمداني ، تقرير حزبي ، ملفة ٧ /٣ .

ايلول ١٩٦٣

حزب البعث العربي الاشتراكي
القطر العراقي

أمة عربية واحدة
ذات رسالة خالدة

التقرير السياسي
كما اقرته اللجنة السياسية في المؤتمر القطري
ايلول ١٩٦٣

المقدمة

أيها الرفاق

ان البذور التي تغرسها أي حركة تقدمية في المجتمع ، لايمكن أن تعطي نتائجها مباشرة ولابد لذلك أن تتوفر في الحركة المقدرة على انماء تلك البذور الثورية ، ولابد لها أيضاً من أن تحافظ على اندفاعها الثوري وزخمها القوي المتأتي من الثورة نفسها ، وان لاتجهض امكانيات التحويل في المجتمع بالدخول في مساومات تقضي على البذور التي غرستها الثورة وحركتها التقدمية من جهة أخرى .

أيها الرفاق :

ان الظروف السياسية القاسية التي مر بها قطرنا بعد الثورة لاتبرر عدم وجود خط سياسي وتطبيقي للعمل . ان خطة العمل المطلوبة على ضوء استلام الحزب السلطة في سوريا والعراق تفرض خطة واحدة في خطوطها الأساسية لكلا القطرين . وهذا المطلب تفرضه :

أولاً : عقيدة الحزب ، وتفرضه ثانيا ، تجنب أي تناقض في سلوك الحزب في القطرين . وان التذرع بوجود بعض اختلافات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين القطرين لايمكن أن تكون عائقا يحول دون وضع تلك الخطة الواحدة . أن ايماننا هذا بضرورة وضع خطة عملية موحدة يجعلنا أن نعتبر هذه الدراسة مجرد اقتراحات يتبناها المؤتمر القطري ليصار إلى وضع ستراتيجية كاملة لعمل الحزب في المؤتمر القومي .

العوامل المؤثرة على الخطة :

١. القوى الاجتماعية والسياسية .

٢. الوضع الحزبي .

أولاً : ان ميزان القوى في الوطن العربي قد تغير لصالح الشعب العربي . وان التغيير الجذري الذي كان لحزبنا فيه دور طليعي بدكه معقل الرجعية والشعوبية والانعزالية في العراق وهدم الجدار الانفصالي الذي فرضته الرجعية على القطر السوري ، ان هذا التغيير يعني القضاء على مصالح الاستعمار وحليفته الرجعيه العربية وتهديد مواقعها في الاقطار الأخرى . وان هذا التغيير يثير قلق الاستعمار على مصالحه التقليدية ، ويبعث القلق والرعب في قلوب الرجعيين والرأسماليين والاقطاعيين ، اعداء أي تغيير جذري في اسس المجتمع الفاسد القائم عليه ويدفعهم إلى الامعان في تآمرهم وتخريبهم .

ثانياً : ان جماهير الشعب العربي تتطلع إلى تجربة ثورية جديدة بقدر ماهي ديمقراطية وهي تترقب اليوم حزبنا العظيم الذي مارس النضال عشرات السنين والذي تهيأت له كل الظروف لأن يقوم بعملية تحويل جذرية وديمقراطية في القطرين العراقي والسوري ، تبلور مطامح الجماهير .

ان أي خيبة امل يسببها فشل الحزب ستدفن - إلى سنين عديدة - امل الجماهير في إقامة تجربة ثورية عربية ناضجة مكتملة تساهم في عملية التصحيح والتفاعل على مستوى الوطن العربي كله . وان أي موقف ضعيف هزيل للحزب يهدد ليس فقط طموحه إنما يهدد طموح كل الجماهير العربية .

ان الانشغال بالأمور الجانبية تخدم اعداء الشعب والثورة في عملية تجميد الثورة وحرفها عن طريقها الاصيل ، طريق الاشتراكية والديمقراطية والوحدة .

ثالثاً : ان أي خطة للعمل لاتملك أداة تنفيذية ثورية معرضة للفشل والهزيمة . ان أداة خطتنا هي التنظيم الحزبي والعمل الجماهيري المتفتح . (وان الخطة التنظيمية والشعبية قد كفلت تحقيق ذلك) .

رابعاً : ان للقوى المعادية تأثيرات نسبية على الخطة وتلتقي مع السلوك الانتهازي الذي يبرز في كل الثورات إلى جانب أمراض الثورات في التردد والفردية من جهة ثانية .

خامساً : التركة الثقيلة الملقاة على الثورة من العهدين الملكي والديكتاتوري على مستوى المجتمع والادارة والاقتصاد .

سادساً : تقييم المرحلة السابقة :

ايها الرفاق : ان وضع اية خطة سياسية عامة تنبثق عن واقع الحزب والظروف الموضوعية المحيطة به وعلى هذا الأساس لابد لنا من استعراض مركز في تقييم المرحلة السابقة :

أولاً : لقد قامت ثورة الرابع عشر من رمضان نتيجة للعمل الشعبي المرير في العهدين الملكي والديكتاتوري ونتيجة لتلاحم جهود كل القطاعات الشعبية والعسكرية بقيادة حزبنا المجاهد .

ثانياً : لقد خططت الثورة ونفذت من قبل حزب البعث العربي الاشتراكي .

ثالثاً : لقد سارت الثورة بشكلها الطبيعي في الشهرين الاوليين من عمرها ، وخاصة في محاربة بعض القوى المعادية للثورة وهم الشيوعيون .

رابعاً : لم تتمكن القيادة القطرية للحزب من وضع صيغة واضحة تثبت علاقة الحزب بالحكم بالاضافة لعدم تمكنها من تقديم خطة سياسية بمستوى المرحلة .

خامساً : برز عدم انسجام مابين الحزب والمجلس الوطني عند اقرار تعديل قانون الاحوال الشخصية رغم تثبيت رأي المنظمات الحزبية بذلك ، لأسباب ذات مساس بحماية العهد القائم .

سادساً : لافتقار الخط السياسي الواضح للثورة والحزب وافتقار المركزية على الحكم والحزب وانشغال الجهاز الحزبي والحكومي في القضايا اليومية ، بدأ التفكك والتسيب والتناقض يظهر على جميع المستويات الرسمية والشعبية والحزبية .

سابعاً : وصل التناقض إلى ذروته واختتم في التعديل الوزاري الأول الذي يعتبر ابتعادا عن المنطق الثوري السليم .

ثامناً : توقفت الثورة في مكانها الأول ، واصاب الحكم الخوف والتردد مما جعله يحاول انتهاج سياسة الترضية لجميع الأطراف وتجسد هذا في المجلس الاستشاري المقترح الذي يضم الرجعية بكل فصائلها إلى جانب بعض السياسيين المحترفين بالاضافة إلى المنظمات الشعبية .

تاسعاً : لم تتمكن الخطة السياسية السابقة من تسيير الحكم ضمن وجهة محددة بل استمر على تناقضه وتردده بسبب اشتداد الازمة على المستوى الرسمي والحزبي .

عاشراً : تمكنت الخطة السياسية والتركيب الحزبي الجديد أن يعيد للحزب الثقة بنفسه واعطت للعمل الحزبي نوعا من الانطلاق والانفتاح .

حادي عشر : ثبت فشل سياسة (الائتلاف مع جميع الأطراف) بشكل عام .

ثاني عشر : لم تكن الانجازات خلال المرحلة بالمستوى المطلوب . بالاضافة إلى عدم كونها ضمن خط واحد مرسوم (قانون الاحوال الشخصية . المجلس الاستشاري ، اطلاق سراح بعض وزراء قاسم) .

القوى الطبقية والسياسية وموقف الحزب منها

اولا: الفئات المعادية :

أ. القوميون العرب .

ب. العربي الاشتراكي .

ج. الرابطة القومية .

د. الوحدويون الاشتراكيون .

هـ. الاخوان المسلمون وجبهة التحرير الإسلامي وماشابهها .

ان هذه التجمعات – ما عدا حركة القوميين العرب – تجمعات هزيلة ينحصر نفوذها المحدود في مناطق معينة من القطر وتتخذ اسماء مختلفة . وهؤلاء يمكن تصفيتهم عن طريق عزلهم جماهيريا وفضحهم كاشخاص ومعاقبتهم كافراد لا كتكتلات سياسية عند اتخاذهم مواقف معادية من الحزب والثورة. وتوصي اللجنة بجرد القوى السياسية والاجتماعية المعادية للثورة أو المعرقلة لمسيرتها في كل منطقة أو لواء ودراسة نقاط الضعف فيها والتخطيط لعزلها عن الجماهير واضعافها وتعبئة الجماهير للمساهمة في تصفيتها وذلك بالاسلوب التالي :

١- ضرب قياداتها وكشف وتعرية قادتها أمام الرأي العام .

٢- تنظيف القطاع العسكري منهم بصورة نهائية وبشكل جدي .

٣- محاولة كسب بعض وجوههم باغرائهم .

٤- الانفتاح على قواعدهم ومحاولة كسبهم باشراكهم بالوظائف ضمن مصلحة الحزب وتخطيطه .

ثانياً : الشيوعيون . يشكل هؤلاء أكبر قوى تقف في وجه الثورة رغم الضربات المميتة التي وجهت لهم لامتدادهم إلى طبقات لم نتمكن من الوصول اليها في السابق ، ولاعتمادهم على ايديولوجية واضحة ورصيد ودعم خارجي ولعدم تمكننا من امتصاص شعاراتهم الشعبية بالشكل المطلوب . لذلك يمكن معالجة قضيتهم كما يلي :

أولاً : ضرب كل تنظيم جديد لهم بشدة وحزم وضرب قيادتهم وكوادرهم المتبقية في مناطق بعيدة .

ثانياً : دراسة قضايا الموقوفين الآخرين واطلاق سراح من لايشكل خطورة على الثورة ضمن فترات سياسية مناسبة .

ثالثاً : من الضروري رفع كل الأساليب القسرية بحق الذين سايروا الحزب الشيوعي أثناء مدهم المعروف وخاصة غير الحزبيين المنظمين منهم .

رابعاً : امتصاص الفئات اليسارية والنظرية التي كانت ملتفة حولهم .

ثالثاً : البارتيون والانفصاليون .

ثبت تآمر هذه الفئة وشهرها السلاح ضد الثورة لذلك يجب تصفيتهما والقضاء عليهما بأسرع وقت ممكن مع عدم فسح المجال لاعتبار قضية هؤلاء هي قضية الاكراد على العموم وذلك بتبني وتطبيق بعض شعاراتهم القومية الإنسانية دون التفريط بوحدة الوطن وبالقضاء على النظرة العنصرية . ونؤكد على تطبيق نظام اللامركزية في الحكم واعمار مناطق الشمال وتشجيع التنظيم الحزبي والشعبي للاكراد ضمن الخط السياسي العام للثورة . مع محاولة اشراكهم في تعمير الشمال .

ملحق بموضوع الاكراد

توصية عن المؤتمر .

١. اسناد حكومة الثورة في اجراءاتها لقمع حركة التمرد المسلح في الشمال ، ماديا ومعنويا وبواسطة وسائل الاعلام .
٢. حماية منشئات النفط والكهرباء والسدود الواقعة في المنطقة الشمالية باسكان من يوثق بهم من أبناء الشعب العربي على أن لا يتم ذلك على أساس عشائري .
٣. اسكان العوائل التي شهرت السلاح بوجه الحكومة والثورة في المناطق الجنوبية وابعادها عن الاحتكاك بالمناطق الكردية ومناطق الحدود الايرانية والتركية والسورية .
٤. القيام بعملية واسعة النطاق وعلى صعيد المنطقة الشمالية بصورة خاصة غايتها نزع السلاح التام الشامل من أبناء العشائر سواء منها الكردية أم العربية ، وذلك للقضاء على أية محاولة تآمرية قد يقوم بها أحد المغامرين باسناد من القوى العشائرية الرجعية العميلة المتمثلة بالشيوخ الخونة .
٥. إعادة النظر بتوزيع مخافر الحدود والقوات المسلحة في الشمال لمنع أي تسلل عبر الحدود سواء اكان التسلل كرديا أم شيوعيا أم اعجميا .

رابعاً : الرجعية .

تشمل الفصائل التالية :

أ. الاقطاعيين
ب. الرجعية الدينية
ج. البرجوازية المحتكرة

سنوفي الموقف المطلوب منها في باب آخر .

خامسا : جماعات سياسية محترفة وأخرى عميلة للاستعمار عبر طريق محدود المعالم من الممكن ضربهم بحزم وعزلهم سياسيا ، أمثال الجادرجي ، وسياسيي العهد الملكي المندثر ، والوطني التقدمي .

سادساً : الفئات المتمردة والتي من الممكن التعاون معها :

أولاً : جماعة حسين جميل

ثانيا : جماعة الاستقلال

ثالثاً : القوميون المستقلون

رابعاً : مجموعات من المثقفين المستقلين

خامساً : البرجوازية الصغيرة مع الأخذ بنظر الاعتبار تشتتها بين هذه الفئات وبين جماهير الحزب وتشمل (صغار التجار والحرفيين والموظفين الصغار) .

سادساً : قواعد الوطني الديمقراطي التي لم تتلوث بالحزب الشيوعي ولم ترتبط به وان هذه الفئات مستعدة لخدمة الثورة اومعاداتها بناء على موقف الثورة منها .

سابعاً : جماهير الثورة .

وهي جماهير الحزب والمنظمات الشعبية الملتفة حوله من عمال وفلاحين وكسبة ومثقفين وعسكريين وثوريين . وان للصلات الوثيقة بين الحزب وهذه القطاعات قبل الثورة وبعدها يتطلب :

أولاً : قيادتها وتوجيهها حسب متطلبات الثورة في المرحلة الحالية .

ثانياً : توعيتها وتثقيفها بالشعارات المرحلية للحكم ، مثل :

١. دعم وتثبيت الحكم الثوري

٢. الاعتماد على الجماهير ومنظماتها هو الاساس في دعم الحكم

٣. دعم الاخوة العربية الكردية

٤. تصفية الاقطاع واقامة علاقات زراعية اشتراكية

٥. تصفية الاحتكار الاقتصادي (التجاري والصناعي)

٦. التصنيع بواسطة الدولة

وشعار أساسي ورئيسي :

(دعم وتثبيت الحكم باقامة الركائز الأساسية للاشتراكية والاعتماد الكامل على جماهير الشعب وضرب اعدائها) .

وان هذه القوى الطبقية تعتبر بشكل حتمي قاعدة الثورة الاساسية في النضال الثوري في سبيل الاشتراكية والوحدة . وان كل محاولة لاتباع سياسة سطحية اصلاحية تحاول خلق نوع من التوازن بين الطبقات المستغلة وبين هذه الطبقات (باعتبارها قاعدة الحزب) ستؤدي إلى فشل سياسة الحزب وزيادة عزلته . وان الطبقات المستثمرة لايمكن أن تقف بجانب الحزب بل ان وقوفها إلى جانبه يجب أن يدفعه إلى التشكيك بصحة السياسة التي ينتهجها الحزب . ان الزعم بامكان السير بسياسة توازن الطبقات ريثما تقوى قواعد الحزب وتتوسع خرق فاضح لمبادئ الحزب من جهة كما إنه لن يؤدي إلى توسيع صلاته بالجماهير من جهة اخرى .

ان التفاف الجماهير حول الحزب سيأتي عبر الكفاح اليومي في سبيل الاشتراكية وسيكون نتيجة للثورة الاشتراكية الجذرية التي يقودها الحزب ، وبدون هذه الثورة الاشتراكية سيخون الحزب مبادئه من جهة وسيعزل نفسه عن الجماهير من جهة أخرى .

وان التذرع بأي خطر سيوقف النضال ضد الرجعية وسيؤدي بنا إلى خطر أكبر واشد هو خطر المؤامرات الرجعية واساليبها التخريبية في سائر المعالجات .

إن الخطر الحقيقي الجدي الدائم هي الرجعية ومعركتنا معها أولاً وآخراً . فإنها وان كانت تحني راسها للعاصفة الثورية إلا أنها لن تلبث أن تحاول استجماع قواها للارتداد على الثورة من جديد .

وهكذا ستدفع السياسة الوسيطة (وهي سياسة انتهازية بالاساس) إلى انعزال الجماهير عن الثورة. ان عزل القوى الطبقية المعادية للثورة الاشتراكية عزلا تاماً ضرورة يفرضها الواقع . وان هذا العزل يجب أن ياخذ شكله العملي الفعّال من جهة أخرى .

ان العزل الواسع القاسي ليس ضرورة لانتزاع السلاح من الرجعية وافقادها امكانيتها للتآمر فحسب بل تفرضها ضرورة وضعها في عزلة تامة عن جماهير الشعب ، لكي تفقد تاثيرها المعنوي والمادي على الجماهير بصورة نهائية وكاملة .

وأخيراً يمكن ربط المنظمات الشعبية والحزب بجبهة قومية شعبية تعتبر القيادة السياسية للقطر.

التحويل الاشتراكي

ان طبيعة الحكم هو حكم ديمقراطي شعبي في المرحلة القريبة القادمة والذي يعني :

١. انها مرحلة التحول نحو الاشتراكية وذلك بالبدء بتغيير العلاقات الاجتماعية من علاقات اقطاعية أو شبه راسمالية إلى علاقات تهيء لقيام المجتمع الاشتراكي .

٢. انها مرحلة حماية الثورة وذلك بفتح اوسع المجالات أمام الجماهير والمنظمات الشعبية للمشاركة في حماية الثورة والتخطيط لمسيرتها على مختلف الابعاد .

٣. ان الديمقراطية في هذا المجتمع تتمثل في افساح اوسع المجالات أمام الجماهير التي لها مصلحة بالثورة ، مع تحديد مهام الثورة في هذه المرحلة بميثاق (الميثاق الشعبي الديمقراطي) يصار إلى تحقيقه واعداده من قبل المؤتمر القطري على ضوء توصيات المؤتمر العام ، على أن يضيق الخناق ويعزل كل من لايلتزم بهذا الميثاق ، ويعتبر من اعداء الثورة الذين يجب تصفيتهم وعزلهم جماهيريا .

٤. ان التحول الاشتراكي للمجتمع يقتضي تحديد خطط مرحلية واضحة ضمن استراتيجية الحزب والحكم في تكوين النموذج الحضاري لدولة البعث الاشتراكي . ويمكننا تحديد بعض النقاط التالية كخطوة عامة لذلك :

أولاً: في القطاع الزراعي :

أ. تعديل قانون الاصلاح الزراعي بشكل ينسجم مع تفكيرنا الاشتراكي (التعويض ، الحد الأعلى للملكية)

ب. مصادرة اموال واملاك الاقطاعيين الخونة الذين ثبت تآمرهم وعرقلتهم لمسير الثورة .

ج. تسيير الانتاج الزراعي في الأراضي المستولى عليها " حسب تجربة الجزائر " وحسب نفس النظام الانتاجي السائد ، على أن تعتبر الأرض التي يملكها ويديرها الاقطاعي وحدة انتاجية تدار من قبل فلاحي الأرض بواسطة جمعيتهم التعاونية .

د. تطبيق ما جاء في المنهاج المرحلي بخصوص القضايا الزراعية .

ثانيا : في القطاع الصناعي :

١. توسيع القطاع الصناعي العام حسب التنهيج الصناعي للمرحلة .

٢. نظرا لضعف مساهمة القطاع الخاص في الصناعة الوطنية وتخوفه الدائم من الاتجاه الاشتراكي للثورة نقترح :

أ. تشجيع المواطنين على المساهمة في سندات المشاريع الصناعية والانشائية (يحدد الحد الأعلى لقيمة السندات).

ب. اشتراك القطاع العام بنسبة تزيد على النصف (٦٠%) في القطاع الخاص .

ثالثا : في القطاع التجاري

لتخوف البرجوازية المحتكرة الدائم من التحول الاشتراكي للمجتمع وثبوت محاولاتها المعرقلة للثورة لذلك نرى من الضروري الحد من تصرفاتها واستغلالها واحتكارها عن طريق :

أ. تأميم المصارف وشركات التأمين مع مراقبة رؤوس الأموال مراقبة دقيقة .

ب. تحديد حد أعلى لرأس المال الخاص بوضع ضرائب تصاعدية .

ج. تأميم التجارة الخارجية وتنظيم التجارة الداخلية بشكل يمنع الاستغلال ويحمي المستهلكين .

د. توسيع وتطوير مصلحة المبايعات الحكومية ، رفعا للاستغلال وحماية للمستهلكين ريثما يتم التأميم .

هـ. تشجيع التجار والحرفيين الصغار .

في الحزب

ان الحزب هو العمود الفقري للحركة التقدمية العامة ، وللحكم الشعبي الجديد ، لذلك من الضروري تطويره وتوسيعه ليشمل جميع القطاعات الشعبية حسب الخطة التنظيمية والشعبية المقرة من المؤتمر العام للحزب .

علاقة الحزب بالحكم

١. نرى اشراك القيادة القطرية بمجموعها في المجلس الوطني ، على أن تجتمع القيادة القطرية اجتماعات دورية قبل حضورها إلى اجتماعات المجلس لمناقشة الخطوط العامة للقضايا المطروحة . وعلى القيادة توحيد رأيها في كل القضايا الرئيسية داخل المجلس .

٢. تقترح اللجنة عدم اشراك أكثر من ثلث القيادة القطرية في مجلس الوزراء .

٣. إذا كفلنا بهذا الارتباط سيطرة قوية من قبل القيادة على الهيئة التشريعية العليا في القطر ، فلا مانع ابدا من ادخال عناصر فنية أو مستقلة للوزارة ، شرط أن تتحمل كافة مسؤولية القرارات الثورية أثناء تنفيذها . ويتحتم علينا تصفية الجهاز الاداري وتطويره وتطعيمه بالعناصر الثورية النظيفة – بتطبيق خطة مكتب الشؤون العامة – ليكون أداة ثورية سليمة للتطبيق الاشتراكي .

٤. تثبيتا لنظام الثورة الاشتراكي الديمقراطي نؤكد باخذ بنظام اللامركزية في الحكم ، وتشكيل المجالس الشعبية في المحافظات والالوية .. الخ .

٥. توصي اللجنة بخلق الظروف الملائمة من جميع الجوانب للتهيئة لاعلان حكم الحزب .
٦. المجلس الوطني هو شكل لنظام ، ويمكن إجراء تبديلات عليه وادخال صيغة جديدة .
٧. القيادة القطرية تعتبر المكتب السياسي للمجلس الوطني .

السياسة العربية

ان حزبنا الذي قاد منذ عشرات السنين الوحدة العربية الشاملة ذات المحتوى الديمقراطي الاشتراكي الشعبي يتحمل اليوم مسؤوليته المباشرة بتحقيق تلك الدعوة . ولقد ساهم حزبنا مساهمة فعالة واساسية بتحقيق أول وحدة بين قطرين عربيين ، وبالرغم من انتكاس تلك الوحدة وسقوطها فقد كان لها أثر ايجابي عميق على مجرى تطور النضال الوحدوي واصبح شعار الوحدة شعارا جماهيريا واسع الانتشار واصبحت الجماهير تقيم الحركات والقادة من خلال هذا الشعار . وجاء الانفصال الرجعي وحكم قاسم الاسود ليقوما بمحاولة لخنق شعار الوحدة ، وكان أن اختنق الانفصال واختنق قاسم بشعار الوحدة وبايدي اداة الوحدة حزب البعث العربي الاشتراكي وطرح حزبنا شعار الوحدة الثلاثية وقامت المفاوضات واتفق على ميثاق ١٧ نيسان.

إلا أن عبد الناصر واجهزته قد رفضوا التعايش الايجابي مع تجربة جديدة يدعو إليها الحزب وبالرغم من أن ميثاق ١٧ نيسان قد وفر الظروف الموضوعية لهذا التعايش والتفاعل. إلا أن عبد الناصر قد حاول أن يلغي هذه الظروف الغاء عمليا عن طريق قلب ميزان القوى لصالحه في سوريا ولما فشل في ذلك اعلن انسحابه من الوحدة الثلاثية واعلن رفض التعايش مع ثورتي ٨ آذار و ١٤ رمضان واتخذ مواقف عدائية ضدهما وضد الحزب ووصل إلى درجة التآمر .

لقد فرض عبد الناصر على الحزب صراعا عنيفا لاتبرره سوى طبيعة حكم عبد الناصر الفردي، وان الحزب، شعورا منه بالمسؤولية التاريخية الكبرى الملقاة على عاتقه وبالنظر لطابعه الشعبي الاشتراكي ، لابد أن يواجه الظروف الجديدة بمواقف قائمة على الاسس التالية:

١. قطع الطريق نهائيا أمام أي محاولة تسلطية يبذلها عبد الناصر بلا تردد وبلا هوادة وفي نفس الوقت محاولة حصر حدود المعركة بشكل لاينعكس اذاها على القضية العربية الكبرى في هذه الظروف الدولية الحرجة ، وبصورة خاصة يواجه الشعب العربي في هذه المرحلة مؤامرة تحويل مجرى نهر الاردن .
٢. متابعة الحزب في تقوية مواقعه في صفوف الجماهير وتنظيمها والعمل على بناء تجربة ثورية جديدة . وبقدر نجاح الحزب في هذه المهمة يزداد التفاف الجماهير حول الحزب .
٣. ان منطلقات الحزب الوحدوية الصحيحة تدعوه إلى متابعة النضال الوحدوي وتحقيق خطوة وحدوية بين سوريا والعراق تؤمن مكانة الحكم وتقوية مواقعه ، وتكفل في الوقت نفسه ظروفا أكثر ملاءمة لبناء التجربة الثورية الجديدة التي تطمح إليها الجماهير ويدعو إليها الحزب . وعلينا أن لانحمل شعبنا الالام عشرات من السنين الأخرى ، وان نمضي بتهيئة الظروف باستمرار انطلاق الثورة وتخطي العقبات التي يضعها نظام عبد الناصر في طريقها .

ان طريق تخطي تلك العقبات هو :

أ. ان الانحرافات التي وقع فيها نظام عبد الناصر نابعة من عدم ايمان هذا النظام بالشعب وثقته بدوره لذلك ليس اقدر من حركتنا على فضح هذا النظام وتعريته بشكل موضوعي .

ب. ان فضح عبد الناصر فكريا وتبيان انحرافاته في وقت يستلم فيه الحزب الحكم في قطرين عربيين لم تعد كافية ، وان تجربة اشتراكية جديدة يقوم بها البعث تتجاوز كل ابعاد تجربة عبد الناصر واقامة وحدة تتخطى كل اخطاء الوحدة التي قامت مع عبد الناصر هي السبيل العملي الذي يبين جوانب السلبية في اشتراكيته والانحرافات في دعوته للوحدة .

د. ان حزبنا قد بقي منعزلا عن الأحزاب اليسارية في العالم وعن الاوساط الدولية التقدمية وهذا ما فسح المجال أمام عبد الناصر ليكون المثل التقدمي الوحيد للبلاد العربية وانطلاقة شعبها في هذه المجالات . ان خروج شعبنا من هذا الانعزال واتصاله المباشر مع تلك الحركات والاوساط سيهئ للحزب فرصا يفيد منها في كسب عدد أكبر من هذه الحركات للقضايا العربية وينتزع زمام المبادرة في هذه الاوساط من يد عبد الناصر .

هـ. الاهتمام بالتنظيم الحزبي في القطر المصري وبذل كل الجهود لإقامة نواة سليمة للحزب.

توصيات في الوضع العربي

١. ان عملية التهيئة للوحدة بين العراق وسورية ضرورية وذلك لانجاح هذه التجربة الجديدة والقضاء على كل التاثيرات السلبية مقدما وهذا يتطلب توضيحا للحركات الثورية العربية الأخوى وتوضيحا فكريا لكل الملابسات بالنسبة (لسياسة المحاور) .

٢. ان توحيد التنظيم الحزبي بعد الوحدة ودمجها في وحدة تنظيم واحدة يخلق الأداة المركزية على أعلى مستوى مما يسهل على الحزب اعداد وتنفيذ كل الخطوات اللازمة. وإذا تعذر ذلك فيجب أن يحصل اجتماع مشترك في كل شهر بين المجلسين أو القيادتين .

٣. المباشرة باقامة (جبهة تحرير فلسطين) تعتمد بالدرجة الاولى على عرب فلسطين، يهئ الحزب ميثاق هذه الجبهة ويكون الحزبيون الفلسطينيون نواتها وتقدم حكومتا العراق وسورية كل الامكانيات المادية لهذه الجبهة .

٤. ان الارتباط بين قضية فلسطين ووضع الاردن يجب أن يوضع ويدرس بصورة موضوعية، وذلك ان أي خطة جديدة لتحرير فلسطين يجب أن يسبقها خطة لجعل الاردن أداة ايجابية في خطة التحرر . ان النظام القائم في الاردن والامكانيات المعطلة في الضفة الشرقية هما من العوامل الأساسية في قضية فلسطين ، وان المعركة التي يخوضها شعبنا في الاردن ضد النظام الملكي هي معركة العرب الأولى في حربهم لتحرير فلسطين . وان الاردن هي الخط الأول الذي يجب على العرب اجتيازه في طريقهم إلى فلسطين . ولابد هنا من الإشارة إلى الدور الايجابي الذي يمكن أن تلعبه جبهة تحرير فلسطين لمعركة الاردن .

٥. يدعو الحزب الدول العربية المتحررة بوضع مخطط شامل مدروس لتحرير فلسطين .

٦. نقترح تشكيل تنظيم فلسطيني قومي موحد (مكتب حزبي قومي) بين صفوف عرب فلسطين .

٧. تنمية وخلق منظمات شعبية فلسطينية في مستوى قطر العراق وسوريا (على الأقل) كبداية لجبهة تحرير فلسطين .

٨. أن يعمل الحزب على زيادة الروابط وتوثيق العلاقات بين الحزب والحركات الشعبية في الوطن العربي مع اسنادها ماديا ومعنويا كالاتحاد الوطني للقوى الشعبية في المغرب ، ومؤتمر عمال عدن وحزب الشعب الاشتراكي ، حزب جبهة التحرير الجزائري ، والاتحادات الطلابية والمهنية والنقابية الأخرى داخل الوطن وخارجه .

٩. أن يعمل الحزب على تقوية منظماته في امارات الخليج العربي وتحقيق ارتباط متين معها ودعمها ماديا للوقوف بوجه الهجرة الايرانية لتلك المنطقة ، مع التأكيد على فروع الحزب الأخرى .

في السياسة الدولية

ان العزلة التي يعيشها الحكم لحد الآن لعدم تمكنه من تحقيق علاقات دولية متينة تنسجم ومصلحته مع دول العالم : المعسكر الشرقي – المعسكر الغربي – دول الحياد .

لذلك ترى اللجنة السياسية أن تطرح إلى المؤتمر ما يلي :

١. محاربة الاستعمار العالمي ومساندة الحركات التحررية في العالم .

٢. التقرب إلى المعسكر الشرقي ، وتخطي كل العقبات لذلك .

٣. العمل من أجل السلام في العالم عن طريق انتهاج الحياد الايجابي وعدم الانحياز .

٤. التأكيد على مساندة الحركات التحررية في افريقيا والعمل على بلورة الوحدة الافريقية على ألا تكون على حساب الوحدة العربية .

٥. إعادة النظر في الجهاز الدبلوماسي الخارجي (سفارة وملحقية عسكرية وثقافية) واجراء تطهير جذري بابعاد العناصر الرجعية والمعادية للثورة من صفوفه واشغال الوظائف في هذا المجال من قبل العناصر الطيبة .

٦. تقوية أجهزة اعلامنا في الداخل والخارج ووجوب الاستفادة من المؤتمرات السياسية والنشاطات الاجتماعية الداخلية والعربية والدولية لابراز تقدمية الحكم وتثبيت معاداته للاستعمار .

ويمكن الاعتماد بذلك على المنظمات الشعبية في الداخل ، والمنظمات الحزبية والشعبية في داخل الوطن العربي ، والوفود والمنظمات الطلابية والسفارات خارج الوطن العربي .

